الجزري لان بينه وبين بوبان سبعة وهي العدد الذي ذكره الشاطبي وبينه وهي لمن
اخذ عن ابن الجزري مهما خذ للشاطبي وهما يشبه هذا التقسيم الذي لاهل الحديث تقسيم
الشاذ احوال الاسناد الى قراءة وراويه وطريق وجه فالكلام ان كان لاحد الاسمة
السبعة او العشرة اوبخصوص ما نقل عليه الروايان والطرق عنه فهو قراءة وان كان للراوي
عنه فرواية اولطريقه فطريق اولاعلى هذه الصفة مما صرح باجمع الى تخيير القارئ
فيه فوجه الرابع من اقسام العلم تقدم وفاة الشيخ عن قرينه الذي اخذ عن
شيخه والاخذ مثلا عن الفاج بن مكتوم اعلا من الاخذ على ابي العلائي بن اللسان
وعن اللبان اعلا من البرهان الشامي وان اشتركوا في الاخذ عن ابي حيان لتقدم وفاة
الاول عن الثاني والثاني على الثالث الخامس العلم بموت الشيخ لاحق النقصان الى آخر احمس
او شيخ اخر مني تكون قال بعض المحدثين يوصف الاسناد بالعلو اذا عني عليه من
موت الشيخ حقيقة بسنة وقال ابن منده ثلاثون فعلى هذا الاخذ عن اصحاب ابن الجزري
عال من سنة ثلاث وستين وثمان مائة لان ابن الجزري اخر من سنده عالي
ومن عليه ح من مولده ثلاثون سنة فهذا ما حرروه من قواعد الحديث وحسن
عليه قواعد القرآن ولم اسبق اليه ولله الحمد والمنة واذا عرف العلو بما تقاصر
عرف النزول فانه ضده وحيث ذم النزول فهو مالم يتجبر بكون رجاله اعلم او
احفظ او اتقن او اجل او شهر او ورع اما اذا كان كذلك فليس بمذموم ولا
مفضول النوع الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والشهور والمتواتر
والمشهور والاحاد والشاذ والموضوع والمدرج اعلم ان القاضي جلال
الدين البلقيني قال القراءة تنقسم الى متواتر واحاد وشاذ فالمتواتر القرآن السبعة
المشهورة والاحاد قراءة الثلاثة التي هي تمام العشر ويلحق بها قرآن الصحابة والشاذ
قرآن التابعين كالاعمش ويحيى بن وثاب وابن جبير ونحوهم وهذا الكلام فيه نظر يعرف
مما سنذكره واحسن من تكلم في هذا النوع امام القراء في زمانه شيخ شيوخنا ابو الخير
ابن الجزري قال في اول كتابه المنشر كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت
احدى المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح اسنادها هي القراءة الصحيحة التي لا يجوز
ردها ولا يحل انكارها بل هي من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس
قبولها سواء كانت عن الائمة السبعة ام عن العشرة ام عن غيرهم من الائمة المقبولين
ومتى اختل ركن من هذه الاركان الثلاثة اطلق عليها ضعيفة او شاذة او باطلة سواء كانت
عن السبعة او عمن هو اكبر منهم هذا هو الصحيح عند ائمة المحققين من السلف
والخلف مرجع ذلك الداني ومكي والمهدوي وابو شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف
عن احد منهم خلافه قال ابو شامة في المرشد الوجيز لا ينبغي ان يغتر بكل قراءة تعزى
الى احد السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وانما نزلت هكذا الا اذا دخل في ذلك الضابط
وحيث لا يتفرد بنقلها مصنف عن غيره ولا يختص ذلك بنقلها عنهم بل اذا نقلت عن غيرهم من
القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة فان الاعتماد على اجماع تلك الاوصاف لا على من
تنسب اليه فان القراءة المتعوذ بها كل قاري من السبعة وغيرهم مقصورة لا يلحق عليه
والشاذ عن هؤلاء السبعة ايضا بهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تزكي المقصر الى
ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم ثم قال ابن الجزري فقولنا في الضابط ولو بوجه يريد
به وجها من وجوه النحو سواء كان افصح ام فصيحا مجمعا عليه ام مختلفا فيه اختلافا لا يضر

شله اذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الائمة بالاسناد الصحيح اذهو الاصل الاعظم
والركن الاقوى وكم من قراءة انكرها بعض اهل الحق او اكثرهم بل بعضهم انكارهم كانكار
بعضكم زيادكم وجحظ والارجاء ورغب ليتبري قوما والفضل بين المتباينين في قتل
اولادهم شركائهم وغير ذلك قال الداني ائمة القراءة لا تعمل على شيء من حروف القرآن
على الافاشي في اللغة والاقيس في العربية بل على الاثبت في الاثر والاصح في النقل واذا ثبت ان
الراوي لم يرد ها قياس عربية ولا فشو لغة لان القراءة سنة متبعة يلزم قبول ها
والمصير اليها قلت اخرج سعيد بن منصور في سننه عن زيد بن ثابت قال القراءة
سنة متبعة قال البيهقي اراد ان اتباع من قبلها من الحروف سنة متبعة لا يجوز
مخالفة المحكم الذي هو امام والمخالفة القرآن التي هي مشهورة وان كان غير
ذلك سائغا في اللغة او اظهر منها قال ابن الجزري وبعبي بموافقة احد المصاحف
ولو بالرسم وما كان ثابتا بالبيان التام فيهما فان ذلك ثابت في المحكم الشاهي وقد نص ابو
ابن كثير مجري من تحتها الانهار في اخر سورة براءة بزيادة من قال ثابت في المصحف المكي
ونحو ذلك فان لم يكن في شيء من المصاحف العثمانية شاذة للمخالفتها الرسم المجمع
عليه وقولنا ولو احتمالا يعني به ما وافقه ولو تقديرا كملك يوم الدين قابله كذلك في
الجميع بلا ان قراءة لحذف توافقه تحقيقا وقراءة الالف توافقه تقديرا لحذف ثانيهما
احتمالا كما كتبت ملكا الملك ولم يوافق احتمالا ان القراءة الرسم تحقيقا نحو تمكرون
بالتاء والياء وتغفركم بالياء والنون ونحو ذلك مما يدل مجرده عن اللفظ والشكل في
حد ذاته وانما يفهم على فضل عظيم للصحابة في علم الهجاء خاصة وفهم ثاقب في تحقيق كل
علم وانظر كيف كتبوا الصراط بالصاد المبدلة من السين وبعد لوا عن السين التي هي الاصل
لتكون قراءة السين وان خالفت الرسم من وجه قد اتت على الاصل فيعتد لان وتكون
قراءة الاشمام محتملة ولو كتب ذلك بالسين على الاصل لفات ذلك وعد من قراءة غير البين
مخالفة للرسم والاصل ولذلك اختلف في بسطة الاعراف دون بسطة البقرة لكون
حرف البقرة كتب بالسين والاعراف بالصاد على ان مخالفة مرسم الرسم في حرف في
ما عظم او مبدل او ثابت او محذوف كذلك لا يعد مخالفا اذا ثبتت القراءة بذلك وردت
مشهورة مستفاضة ولذا لم يعد والثبات ياء الزوائد وحذف ياء تعالني في الكهف وواو
الويدع من الصالحين والطامة مطلقين ونحو من مخالفة الرسم المزورة فان لمخالفي
في ذلك مختقر اذهو ضرب يرجع الى معنى واحد وتشبيه صحة القراءة وشهرتها وتلقيها
بالقبول بخلاف زيادة كلمة ونقصها بها وتقديمها وتاخيرها حتى لو كانت حرفا واحدا
من حروف المعاني فان حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة سندها يعني ان يروي
تلك القراءة العدل الضابط عن مثله وهكذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند
ائمة هذا الشان غير معدودة عند هم من الشاذ او ما شذ به بعضهم قال وشرط
بعض المتاخرين القراءات في هذه الاركان ولم يكتف بصحة السند وزعم ان المتواتر لا يثبت
الا بالتواتر وان ما جمحيي الاحاد لم يثبت به قرآن قال وهذا مما لا يجبى ما شيء فان
المتواتر اذا ثبت لا يحتاج فيه الى الركنين الاخيرين من الرسم وغيره اذ ما ثبت من
احرف لخلاف متواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله وقطع بكونه قرآنا سواء
وافق الرسم ام لا واذا سقط المتواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من احرف